OEB Univ. Publish. Co.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رهان لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر
دراسة قياسية للفترة 2007-2020

Small and medium enterprises bet to achieve economic diversification in Algeria, standard study 2007-2020

أوريسي سهام [1]، بوعزيز ناصر [2]
[1] جامعة 8 ماي 1945 قالمة(الجزائر)، ourici.siham@univ-guelma.dz
[2] جامعة 8 ماي 1945 قالمة(الجزائر)، bouaziz.nacer@univ-guelma.dz

الملخص:
تهدف هذه الدراسة إلى ابراز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني وكيف تساهم في زيادة القيمة المضافة في الناتج الوطني الإجمالي ويتبين ذلك من الدراسة القياسية، وقد توصلت الدراسة إلى أنها تساهم بشكل إيجابي في الناتج المحلي الإجمالي وهي بذلك تعتبر رهان حقيقي في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، كما تعد طريقة فعالة في تنويع مصادر الدخل، وتحقيق التنمية الاقتصادية زيادة على قدرتها في تقليص معدل البطالة وتحسين معيشة الفرد الجزائري.
الكلمات مفتاحية: التنويع الاقتصادي، المؤسسات ص و م، الاقتصاد الوطني، التنمية الاقتصادية، تنويع مصادر الدخل.
تصنيف JEL: B22، O1.

Abstract :
This study aims to highlight the role of SMEs in the national economy and how they contribute to increasing the value added of GNP, as can be seen from the standard study and the study found that it contributes positively to GDP and is thus a real bet in Algeria's economic diversification, It is also an effective way of diversifying sources of income and achieving economic development in order to increase its ability to reduce unemployment and improve Algeria's per capita living.
Keywords : economic diversification, Small and medium enterprises, national economy, economic development, diversification of sources of income
Jel Classification Codes : *B22, O1.*

***المؤلف المرسل:** أوريسي سهام، ourici.siham@univ-guelma.dz

1.مقدمة:

تسعى معظم الدول الريعية إلى الخروج من دائرة الاقتصاد الأحادي و التخلص من لعنة الموارد، و الجزائر من بين هذه الدول التي عملت على تبني استراتيجية التنويع الاقتصادي ، من خلال تنويع مصادر الدخل، و تعزيز دور القطاع الخاص مع تقليص دور القطاع العام، وهو ما تجسد من خلال النهوض بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة سواء من خلال تقديم الدعم اللازم، أو من خلال الامتيازات المقدمة لهذا القطاع لتفعيل دوره في الرفع من القيمة المضافة له في الناتج المحلي الإجمالي، و رغم أنه إلى اليوم لم تحقق الجزائر استراتيجية التنويع الاقتصادي، إلا أنها قطعت شوطا لابأس به في هذا المجال، و هو ما يسمح لها بتحقيق الأهداف المسطرة في المستقبل القريب، خاصة و أنها تركز على قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كرهان حقيقي يدفع بعجلة الاقتصاد الوطني نحو النمو و الرقي و الرفع من الصادرات خارج المحروقات وإحلال الواردات وهو ما يسمح للاقتصاد بالخروج من دائرة الاقتصاد الأحادي و تحقيق التنويع الاقتصادي.

1.1 الإشكالية: مما سبق ذكره نخلص إلى التساؤل التالي:

هل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها دور إيجابي في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية: للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور إيجابي في تحقيق التنويع الاقتصادي

الفرضيات الفرعية:

أ) تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يؤدي إلى الرفع من قيمتها المضافة في الناتج المحلي الإجمالي،

ب) المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعمل على تنويع مصادر الدخل وتعزز نمو الاقتصاد الوطني،

ت) للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبرى في التنمية الاقتصادية.

2.1أهداف الدراسة:

-معرفة الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية باعتبارها رهان حقيقي يسعى على تحقيق التنويع الاقتصادي تحسين مستوى معيشة الأفراد،

-نمذجة العلاقة التي تربط كل من الناتج المحلي الإجمالي والقيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإيجاد العلاقة الدالية التي تصلح لعملية التنبؤ المستقبلي.

3.1.أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذه الدراسة كونها تبرز الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كقوة اقتصادية تمكن من تحقيق التنويع الاقتصادي وتعمل على النهوض بالاقتصاد الوطني.

4.1.منهجية الدراسة:

تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على وصف الظاهرة وتحليلها وكان ذلك في الجانب النظري للمتغيرات، ثم تم اتباع الأسلوب القياسي من خلال تقدير النموذج القياسي للدراسة عن طريق بناء نموذج يسمح بتحديد العلاقة طويلة الأمد لكل من المتغيرين الناتج المحلي الإجمالي والقيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمعرفة مساهمة هذه الأخيرة في تحقيق التنويع الاقتصادي وكذا تأثير القيمة المضافة للمؤسسات ص و م على الناتج المحلي الإجمالي، وقد تم الاعتماد على البرنامج الاحصائي الافيوز12، لتحقيق ذلك.

5.1.هيكل الدراسة:

- **المحور الأول**: الإطار النظري للتنويع الاقتصادي،
- **المحور الثاني**: لمحة عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري،
- **المحور الثالث**: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر
- **المحور الرابع**: الدراسة القياسية (تأثير القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي).

6.1.الدراسات السابقة: موضوع التنويع الاقتصادي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تناولتها الكثير من الدراسات والأبحاث، حيث تمت دراساتها من جوانب مختلفة، مما أثرى البحث العلمي في هذا المجال، لكن مهما كان مستوى الأعمال فهي تبقى ناقصة وتترك المجال لباحثين آخرين لإيجاد الفجوة العلمية التي يمكن استغلالها والبحث فيها، لذلك فالدراسات السابقة تعتبر نقطة الانطلاق لأي باحث، وسوف نتطرق لبعض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة فيما يلي:

1.6.1. دراسة للباحثين **منصوري هواري** وبدوي **سامية** بعنوان **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد الوطني والخروج من التبعية الكاملة للريع البترولي، سنة 2017** تناولت هذه الدراسة بالتحليل واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتطرقت إلى مختلف التحديات التي واجه هذا النوع من المؤسسات وكذلك سلطت الضوء على دورها ومساهمتها في الناتج الوطني المحلي، وقد خلصت إلى:

*المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر من أكثر الوسائل أهمية في تحقيق التنويع الاقتصادي،

*تساهم بفعالية في ترقية الصادرات،

*تعمل على خلق القيمة المضافة وبالتالي تساهم إيجابا في تحقيق التنويع الاقتصادي بالجزائر.

هذه النتائج متوافقة مع النتائج المتوصل إليها في دراستنا،

2.6.1.دراسة للباحثتين **زلاطو نعيمة و سداوي نورة** بعنوان **أهمية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد الجزائري، سنة 2022**، تناولت هذه الدراسة بالتحليل مختلف الاتفاقيات الجزائرية مع مجموعة من الدول المتقدمة في إطار الشراكة من أجل تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بهدف ترقيتها و تفعيل دورها في الاقتصاد و جعلها قوة اقتصادية قادرة على تحقيق مختلف الخطط المسطرة، كذلك ركزت الدراسة على دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنويع الاقتصادي بالجزائر، و قد خلصت الدراسة إلى:

*المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تسهم في تدعيم علاقات التشابك القطاعي في الاقتصاد الوطني مما يجعلها تحظى بأهمية بالغة في تنمية الاقتصاد،

*تساهم هذه المؤسسات في إحلال الواردات والرفع من الصادرات خارج المحروقات،

*تساهم بنسب مختلفة في تنوع الاقتصاد الوطني وذلك حسب تباين النشاط.

في هذه الدراسة كانت النتائج متقاربة مع نتائج دراستنا.

3.6.1.أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث للطالبة **براهيمي نزيهة دلال**، بعنوان **تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمدخل للتنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات حالة الجزائر 2000-2020، تمت مناقشتها سنة 2023، جامعة الجلفة**، تناولت هذه الدراسة الأهمية البالغة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أجل دفع عجلة النمو و تحقيق التنوع الاقتصادي و بالتالي التخلص من الاقتصادي المبني على الريع، كذلك التركيز على دور تدويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كأداة فاعلة لتنويع مصادر الدخل خارج المحروقات عن طريق الدور الذي تؤديه في تنمية الصادرات، و التعرف على مدى قدرة تدويل هذه المؤسسات على تحقيق التنويع الاقتصادي بالجزائر ، زيادة على ذلك التعرف على مختلف الاستراتيجيات المطبقة و المتبعة لغرض تحقيق التنويع الاقتصادي، و قد خلصت الدراسة إلى النتائج:

*توجد بعض المؤشرات التي بينت أن الاقتصاد الوطني مازال بعيدا عن التنويع إذ أنه مازال يعتمد على المحروقات بدجة كبيرة،

* مؤشر مساهمة القطاع الخاص والمتمثل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أثبت ميلان كفة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي إيجابا بما يسمح بزيادة القيمة المضافة له، وهو ما يؤكد صحة التوجه نحو التركيز على هذا القطاع لتحقيق التنويع الاقتصادي،

*لازال الاقتصاد الجزائري يتسم بصفة الأحادي رغم الجهود المبذولة.

كانت نتائج هذه الدراسة متقاربة جدا لنتائج دراستنا.

رغم الاختلاف في موضوع الدراسة، فكل باحث تناول موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمنظور مختلف عن الآخر إلا إن نتائج الدراسات كانت متقاربة ومتطابقة في بعض الدراسات.

2.الإطار النظري للتنويع الاقتصادي:

يعد التنويع الاقتصادي الاستراتيجية البديلة للاقتصاد الأحادي خاصة بالنسبة للدول الريعية مثل الجزائر، لذلك ومن أجل النهوض بالاقتصاد والتخلص من هيمنة المورد الواحد لابد من اللجوء إلى استراتيجية التنويع الاقتصادي.

1.2تعريف التنويع الاقتصادي:

تعددت تعاريف التنويع الاقتصادي بحسب وجهات النظر، وسوف نتطرق إلى البعض منها: حيث يعرف على أنه: " تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية." (عماري فاطمة الزهرة، 2020، صفحة 44)، وهو" تخفيض الاعتماد على قطاع النفط وعائداته عن طريق تطوير اقتصاد غير نفطي، وصادرات غير نفطية ومصادر إيرادات متنوعة، في الوقت نفسه تقليص دور القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في عملية التنمية." (شليغم أنيسة،صيد فاتح، 2022، صفحة 363) كما يعرف أيضا " أنه توسيع للقاعدة الاقتصادية وإقامة ركائز اقتصاد حقيقي مكون من قاعدة إنتاجية ومالية وخدمية تسهم في إيجاد مصادر متعددة للدخل المستدام". (جبار بوكثير، حميدة زرقوط، 2017، صفحة 333)، من التعاريف السابقة نستنتج أن التنويع الاقتصادي هو سياسة تنموية تسعى إلى تطوير الاقتصاد من خلال التركيز على تنويع مصادر الدخل والناتج المحلي، وتفعيل دور كل القطاعات في النشاط الاقتصادي لتحقيق التطور والنمو الاقتصادي وفي الوقت ذاته التخلص من التبعية للمورد الواحد سواء كان النفط أو مورد آخر.

2.2 أهمية التنويع الاقتصادي:

للتنويع الاقتصادي أهمية قصوى في عملية التنمية الاقتصادية ندرجها في الآتي:

-يحمي التنويع الاقتصادي الاقتصاد من مختلف الصدمات الخارجية التي قد يتعرض لها، كما يسمح بتحقيق المكاسب التجارية وتحقيق أعلى معدلات الإنتاج ويساعد على التكامل الإقليمي،

-تحقيق الاستقرار للموازنة العامة، وتشجيع تنفيذ الخطط المستقبلية بتوفير ما يحتاجه التخطيط من خبرات محلية وأجنبية ومؤسسات إدارية وبيئة اجتماعية عن طريق توفير الأموال المطلوبة لذلك، (إكرام حجاب،كمال العقريب، 2020، صفحة 232)

- يخلق فرص عمل تستقطب الأيدي العاملة ويعمل على تحسين معيشة الأفراد، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية،

-الرفع من القيمة المضافة للقطاعات المكونة للناتج الإجمالي الوطني،

-تعزيز دور القطاع الخاص من خلال تشجيعه على الاستثمار ومنح مختلف الامتيازات التي تحقق ذلك،

-الاهتمام بكل القطاعات والعمل على تطويرها بما يتماشى مع متطلبات سياسة التنويع الاقتصادي،

-الرفع من تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل رفع مردوديتها في الاقتصاد.

3.لمحة عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري:

1.3ماهيةالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: هناك العديد من التعاريف نقتصر على ما يلي:

تم تعريفها من قبل الاتحاد الأوروبي: " كل مؤسسة يكون عدد عمالها المشتغلين لا يتجاوز 500عامل شرط أن يصل حجم الاستثمار 75 مليون وحدة نقدية. " وقد عرفت سنة 1953 من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بأنها: " المؤسسة التي يتم امتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة حيث لا يسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه." (آيت عكاش سمير، قرومي حميد، 2013، صفحة 227) ، أما المشرع الجزائري فيعرفها: " تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات وتشغل من 01 إلى 250 شخصا، لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة ملايير دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 01مليار دينار جزائري، وتستوفي معيار الاستقلالية." (القانون 17-02، 2017، صفحة 5)

من تعريف المشرع الجزائري يمكن أن نستخلص تصنيف المؤسسات (ص و م) كالآتي:

الجدول رقم (01) تصنيف المؤسسات وفق المشرع الجزائري

نوع المؤسسة / المعيار	المصغرة	الصغيرة	المتوسطة
عدد العمال	من 01 -09 أشخاص	من 10 -49 شخصا	من 50 -250 شخصا
رقم الأعمال (دج)	أقل من 40 مليون	لا يتجاوز 400مليون	من 400مليون إلى 04 مليار
الحصيلة السنوية(دج)	لا يتجاوز 20مليون	لا يتجاوز 200مليون	من 200 مليون إلى 01 مليار

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على المواد 8،9،10 للقانون التوجيهي لتطوير المؤسسات (ص و م)

2.3 أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني:

تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأهمية بالغة في الاقتصاد الوطني يمكن ابراز ذلك في النقاط التالية:

-تحقق فرص عمل خاصة للشباب البطال، وهي بذلك تخفض معدلات البطالة،

-المساهمة في تحسين المستوى المعيشي للأفراد، من خلال رفع معدلات الدخل،

-تساهم في الرفع من قيمة الدخل الوطني الإجمالي من خلال الرفع من المنتوجات المصدرة، وهي بذلك تحقق قيمة مضافة في الاقتصاد الوطني،

-تنمي المواهب وتبعث على الابتكار من خلال تجسيد الأفكار الجديدة على أرض الواقع،

3.3 خصائص ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتميز بمجموعة من الخصائص منها:

-سهولة التأسيس حيث أن احتياجاتها لرؤوس الأموال صغيرة نسبيا،

-مكملة ومغذية للمؤسسات الكبيرة،

- المساهمة في تحقيق التكامل الجهوي والتوازن في الاقتصاد الوطني،

-استخدام تقنية إنتاجية أقل تعقيدا وأقل كثافة رأسمالية،

-روح المبادرة والابتكار، (قشرو فتيحة، 2016، الصفحات 187-188)

-صغر الحجم وقلة التخصص في العمل،

-نظام معلوماتي بسيط. (عبد المجيد تيماوي، مصطفى بن نوي، 2006، صفحة 240)

-بإمكانها إنشاء العديد من الوحدات الصناعية، التي تقوم بإنتاج تشكيلة متنوعة من السلع خاصة الاستهلاكية منها،

-قدرة تأقلمها مع المحيط الخارجي وامتداد نشاطها إلى المناطق النائية،

-مرونة التفاعل مع المناخ الاستثماري،

4. دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر

تمكنت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من لعب دور كبير في تنمية اقتصاديات الكثير من الدول وتحقيق التنوع الاقتصادي، وقد حاولت الجزائر دائما إعطاء أهمية بالغة لهذا النوع من المؤسسات من خلال تقنينها ومنحها امتيازات وتشجيع الشباب على إنشاء مؤسساته الخاصة لغرض تطوير الاقتصاد الوطني وترقية الصادرات من جهة وتحقيق أصحاب هذه المؤسسات لأهدافهم وتحسين المستوى المعيشي لكل العاملين بها.

1.4. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطور القيمة المضافة للناتج الوطني الإجمالي

ويمكن إبراز ذلك من الجدول التالي:

جدول رقم(02) يوضح تطور القيمة المضافة للمؤسسات ص و م في gdp

السنة	القطاع الخاص	نسبة المساهمة%	القطاع العام	نسبة المساهمة%	الإجمالي
2007	3153,77	80,8	749,86	19,2	3903,63
2008	3574,07	82,45	760,92	17,55	4334,99
2009	4162,02	83,59	816,8	16,41	4978,82
2010	4681,46	84,98	827,53	15,02	5509,21
2011	5137,46	84,98	923,34	15,23	6060,8
2012	5813,02	87,99	793,38	12,01	6606,40
2013	6741,19	88,30	893,24	11,70	7634,43
2014	7338,65	86,1	1187,93	13,9	8526,58
2015	7924,51	85,78	1313,36	14,22	9237,87
2016	8529,27	85,77	1414,65	14,23	9943,92
2017	8815,62	87,225	1291,14	12,775	10106,76
2018	9524,41	87,49	1362,21	12,51	10886,62
2019	10001,3	87,34	1449,22	12,66	11450,6
2020	9326,55	87,77	1299,91	12,23	10626,46

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى النشرات الإحصائية لوزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني رقم 22، 40،36،26 للسنوات 2013،2015،2020،2022

نلاحظ من البيانات الواردة بالجدول رقم(02) أن مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي تشكل الأغلبية مقارنة مع القطاع العام حيث منذ سنة 2007 و هي تشكل قيمة مضافة عالية في الناتج المحلي و بشكل متزايد من سنة إلى أخرى حيث وصلت سنة 2020 إلى قيمة9326,55 بمعدل مساهمة 87,77% في الناتج المحلي مقارنة بالقطاع العام الذي لم يساهم إلا بـ 12,23% فقط في القيمة المضافة للناتج المحلي، و هو ما يؤكد الدور الإيجابي الذي يلعبه القطاع الخاص متمثلا في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تنمية و تطوير الاقتصاد الوطني، و هو ما يؤكد نجاح السياسة الرشيدة التي انتهجتها الدولة في التوجه لتعزيز دور و فاعلية القطاع الخاص من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية و تنويع الاقتصاد الوطني من خلال تشجيع الاستثمار عن طريق منح الامتيازات للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دعمها من أجل تحقيق النمو الاقتصادي و ترقية الصادرات خارج المحروقات.

2.4.تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط للفترة 2020-2021

جدول رقم(03) قطاعات النشاط بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونسب تطورها

السنة	2020		2021		نسبة التطور%
النشاط	القيمة	الحصة%	القيمة	الحصة%	
الزراعة	7960	0,62	8010	0,62	4,16
الهيدروكربونات، الطاقة، التعدين والخدمات ذات الصلة	3115	0,25	3243	0,25	4,11
البناء والأشغال العامة	193965	15,76	199331	15,50	2,77
الصناعات التحويلية	106121	8,62	109991	8,55	3,65
الخدمات	625999	50,58	662185	51,48	5,78
الأنشطة الحرفية	288724	23,45	303605	23,60	5,15
المجموع العام	1231073	100	1286365	100	/

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على النشرة الإحصائية رقم 40 الصادرة سنة 2022 عن وزارة الصناعة

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نشاط الخدمات يساهم بالحصة الأكبر سنة 2020 و 2021، تليها الأنشطة الحرفية ثم البناء و الأشغال العامة، ثم تليها باقي الأنشطة بنسب بسيطة، وهو ما يدل على أن نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الوطني تختلف حسب النشاط، و هو دليل على أنه يوجد تنوع في النشاط و مهما كان اختلاف الأنشطة فهي كلها تساهم في خلق و رفع القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي، و هي بذلك تزيد من فاعليتها الاقتصادية و تساهم إيجابا في تحقيق التنويع الاقتصادي.

5. الدراسة القياسية: تأثير القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في GDP

يتم من خلال هذه الدراسة ابراز تأثير القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الناتج الإجمالي المحلي، وبالتالي سوف نعرف هل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور إيجابي في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر أم لا، وذلك عن طريق صياغة نموذج قياسي مناسب يكون قادرا على التنبؤ المستقبلي. هذه الدراسة تعتمد على فرضيتين هما:

الفرضية الصفرية: للقيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تأثير إيجابي على **GDP**

الفرضية البديلة: القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليس لها تأثير على **GDP**

1.5. النموذج ومتغيرات الدراسة: الدراسة القياسية تعتمد على السلاسل الزمنية لاقتصاد دولة واحدة وبالتالي فالبرنامج الاحصائي المناسب للدراسة هو برنامج الافيوز وقد تم الاعتماد على الافيوز 12 في هذه الدراسة، أما المتغيرات فهما متغيرين اثنين، فالمتغير التابع هو الناتج المحلي الإجمالي، أما المتغير المستقل فهو القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة الزمنية 2007-2020.

أ) بيانات الدراسة:

الجدول رقم (04) يشمل بيانات الدراسة

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
Gdp	130.80	133.94	136.08	140.98	145.07	150.00	154.20
vasme	3153,77	3574,07	4162,02	4681,46	5137,46	5813,02	6741,19
السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
Gdp	160.06	165.98	171.29	173.52	175.60	177.36	168.31
Vasme	7338,65	7924,51	8529,27	8815,62	9524,41	10001,3	9326,55

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات البنك الدولي والنشرات الإحصائية لوزارة الصناعة

نقوم كخطوة أولى بمعرفة شكل توزع البيانات للمتغيرين من خلال برنامج الافيوز حيث نجد:

الشكل رقم(01) انتشار بيانات المتغيرين

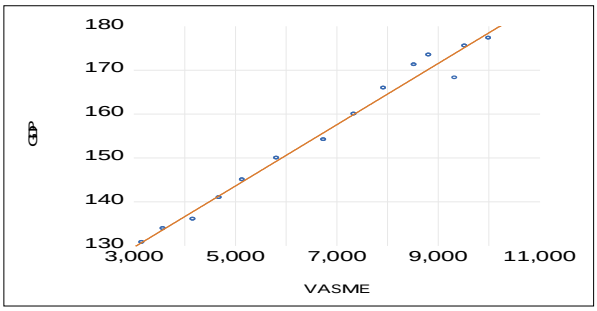

المصدر: مخرجات برنامج افيوز 12

نستنتج من شكل توزع البيانات للمتغيرين أن العلاقة التي تربطهما هي علاقة خطية والتي يمكن صياغتها رياضيا كما يلي: X=F(Y) هذه العلاقة تصبح في دراستنا: gdp=f(vasme) حيث: gdp هو المتغير التابع وهو يمثل الناتج المحلي الإجمالي

vasme هو المتغير المستقل وهو يمثل القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

نقوم بتحويل العلاقة الرياضية إلى نموذج إحصائي وفق ما يلي: $gdp=\beta_0+\beta_1 vasme+\varepsilon$

حيث: β_0، β_1 هي المعاملات المراد تقديرها، ε هو الخطأ العشوائي.

2.5.اختبار سكون السلاسل الزمنية (اختبار جذر الوحدة) عند المستوى الأصلي:

يعتبر اختبار ديكي فولر المطور (ADF) من أهم الاختبارات التي تحدد ما إذا كانت السلسلة الزمنية ساكنة أم أنها تحتوي على جذر الوحدة وهو الذي سوف نطبقه في دراستنا،

***اختبار سكون السلسلة الزمنية للناتج المحلي الإجمالي عند المستوى الأصلي:**

الفرضية الصفرية: السلسلة الزمنية gdpتحتوي على جذر الوحدة

الفرضية البديلة: السلسلة الزمنية gdp لا تحتوي على جذر الوحدة

نتائج الاختبار وفق برنامج الافيوز12 كانت كالتالي: عند اجراء الاختبار للنماذج الثلاثة وهي: -وجود قاطع (الحد الثابت) فقط،

-وجود قاطع واتجاه عام،

-عدم وجود أي من القاطع والاتجاه العام.

تبين أن: قيمة الاحتمال في الحالات الثلاثة أكبر من 5% وبالتالي فهي غير معنوية، كما أن إحصائية ديكي فولر أكبر من جميع القيم الحرجة عند جميع المستويات (1%،5%و10%) ومنه

نقبل الفرضية الصفرية ونحكم أن السلسلة الزمنية للناتج المحلي الإجمالي تحتوي على جذر الوحدة أي أنها غير ساكنة عند مستواها الأصلي.

***اختبار سكون السلسلة الزمنية للناتج المحلي الإجمالي عند الفرق الأول:** في هذه الحالة سوف نستخدم اختبار KPSS (Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin)،

الفرضية الصفرية: السلسلة الزمنية للناتج المحلي الإجمالي ساكنة

الفرضية البديلة: السلسلة الزمنية للناتج المحلي الإجمالي غير ساكنة

عند اجراء الاختبار وجد أن قيمة احصاء LM أقل من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية ونقول إن السلسلة الزمنية gdp ساكنة أو مستقرة عند الفرق الأول في النموذجين بوجود القاطع فقط ومع وجود القاطع والاتجاه العام.

***اختبار سكون السلسلة الزمنية للقيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند المستوى الأصلي:**

نقوم باختبار ديكي فولر وفق الفرضيات التالية:

الفرضية الصفرية: السلسلة الزمنية vasme تحتوي على جذر الوحدة

الفرضية البديلة: السلسلة الزمنية vasme لا تحتوي على جذر الوحدة(ساكنة)

بعد اجراء الاختبار للنماذج الثلاثة تبين أن: القيمة الاحتمالية غير معنوية فهي أكبر من 5%، وإحصائية ديكي فولر أكبر من جميع القيم الحرجة عند المستويات 1%،5%،10% ومنه نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة ونحكم أن السلسلة الزمنية تحتوي على جذر الوحدة وهي بذلك غير ساكنة عند مستواها الأصلي.

***اختبار سكون السلسلة الزمنية vasme عند الفرق الأول:**

نجري اختبار KPSS، وبعد اجراء الاختبار ينتج لدينا :

الفرضية الصفرية: السلسلة الزمنية vasme ساكنة

الفرضية البديلة: السلسلة الزمنية vasme غير ساكنة

عند اجراء الاختبار كانت النتيجة أن قيمة احصاء LM أقل من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% بالنسبة للنموذج الأول وجود (القاطع فقط) وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية ونقول إن السلسلة الزمنية vasme ساكنة أو مستقرة عند الفرق الأول.

جدول رقم(05) نتائج اختبار السكون

المتغيرات	الاختبار عند المستوى (ADF)				الاختبار عند الفرق الأول (KPSS)			
	قيمة إحصائية ديكي فولر				قيمة إحصائية LM			
	نموذج 1	نموذج 2	نموذج 3	النتيجة	النموذج 1	النموذج 2	النتيجة
Gdp	2.402727	1.643667	-1.496815	غير ساكنة	0.354368	0.176937	ساكنة
vasme	-1.506557	0.084410	-0.812115	غير ساكنة	0.297160	0.160025	ساكنة

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى مخرجات برنامج الافيوز 12

-تحديد درجة تكامل المتغيرات:

أظهرت نتائج اختبار السكون أن المتغيرين ساكنين أو مستقرين عند الفروق الأولى ومنه يمكننا الحكم بأنها متكاملة من الدرجة الأولى.

نتيجة: بما أن المتغيرين ساكنين عند الفروق الأولى فإنه يمكن استخدام السلاسل الزمنية في التقدير دون حدوث انحدار زائف.

3.5. تحليل التكامل المشترك لأنجل وغرانجر:

بحسب أنجل وغرانجر فإنه يمكن أن تؤدي السلاسل الزمنية المدروسة إلى نتائج مقبولة إذا كانت درجة التكامل بين بيانات المتغيرات واحدة، واستنادا إلى نتائج الاستقرار السابقة فإن المتغيرين ساكنين عند الفروق الأولى ومتكاملين من الدرجة الأولى، وهو ما يؤكد أنه توجد علاقة توازنية في الأمد الطويل بين المتغيرات المدروسة.

يشترط كل من أنجل و غرنجر لتحقيق التكامل المشترك بين المتغيرات أن يتحقق شرطين:

أ) أن تكون السلاسل الزمنية للمتغيرين مستقرة من نفس الدرجة وهذا الشرط محقق فهي مستقرة من الدرجة I(1)،

ب) استقرار البواقي الناجمة عن تقدير العلاقة بين المتغيرين بطريقة المربعات الصغرى OLS .

4.5. تقدير النموذج القياسي: لتقدير النموذج لابد من المرور عبر مرحلتين وفقا للاقتصاد القياسي:

- المرحلة الأولى (مرحلة انحدار التكامل المشترك): هي تقدير العلاقة التوازنية في المدى الطويل عن طريق تقدير معادلة الانحدار بطريقة المربعات الصغرى، والهدف من ذلك هو نمذجة

العلاقة بين المتغير التابع وهو الناتج المحلي الإجمالي، والمتغير المستقل وهو القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي إيجاد الدالة التي تربطهما،

***تقدير العلاقة بين المتغيرين:** ويتم ذلك بواسطة برنامج الافيوز

الجدول رقم (05) يوضح نتائج تحليل نموذج الانحدار الخطي البسيط للمتغيرات gdp و vasme

Dependent Variable: GDP
Method: Least Squares
Date: 07/31/23 Time: 18:09
Sample: 2007 2020
Included observations: 14

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	108.6864	1.915502	56.74040	0.0000
VASME	0.006984	0.000269	26.01060	0.0000

المصدر: مخرجات برنامج افيوز12

***تحليل النموذج وفقا للمعيار الاقتصادي:** يمكن تحليل نتائج تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى كما يلي:

- الثابت $\beta 0$ = 108.6864 وهي موجبة ومتوافقة مع النظرية الاقتصادية، كما أنها تعبر عن قيمة الناتج المحلي الإجمالي عندما تكون القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة معدومة،

-إشارة معامل المتغير المستقل (vasme) موجبة معنى ذلك أن العلاقة طردية بين gdp و vasme كذلك فإن زيادة القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقيمة 1دج يترتب عليه زيادة في الناتج المحلي الإجمالي ب 0,69%،

-القيمة الاحتمالية =0 وهي أصغر من 1% أي أنها معنوية ومعنى ذلك أن للقيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تأثير قوي جدا على الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى معنوية 1% أي بدرجة ثقة 99%،

- قيمة معامل التحديد (R^2) =R-squared 0,9825 أي أن هناك علاقة معنوية موجبة بين المتغير التابع gdp والمتغير المستقل vasme كما قدرت قيمة R-squared المعدل =0,9811 وبالتالي فإن معامل التحديد يدل على أن 98% من التغيرات في الناتج المحلي يفسرها التغير في القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة والنسبة المتبقية والتي = 2% تفسرها عوامل أخرى،

من برنامج افيوز 12 يمكن صياغة معادلة الانحدار الخطي البسيط كما يلي:

GDP = 108.686355264 + 0.00698435365214*VASME

من المعادلة أعلاه نستنتج قيم المعاملات:

β_0 = 68, 108، وهي قيمة القاطع أو الثابت

β_1 = 0,0069، و هي معامل القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة،

ويفسر ذلك أن ارتفاع القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوحدة واحدة (مليار دولار) يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي ب 0,0069 مليار دولار بخطأ معياري يقدر بـ 0,000269، كما أن النموذج المقدر يمكن استخدامه في عملية التنبؤ المستقبلي.

-المرحلة الثانية: نموذج تصحيح الخطأ (تقدير نموذج العلاقة في المدى القصير) أو ما يسمى ECM:

من أجل تجسيد هذه المرحلة نقوم أولا بدراسة سلسلة البواقي ثم نقوم بتقدير النموذج:

شكل رقم(02) يوضح توزع سلسلة البواقي

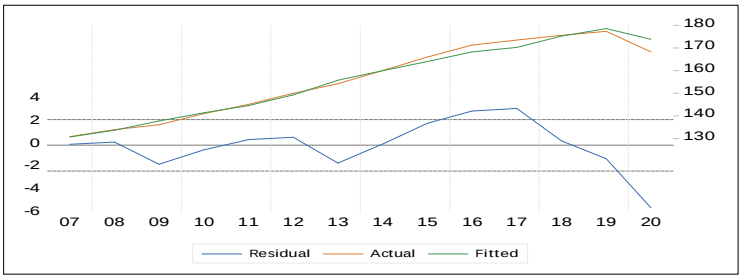

المصدر: مخرجات برنامج افيوز 12

نلاحظ أن سلسلة البواقي تتوزع بشكل جيد ومقبول عدا بعض التذبذبات سنتي 2017و2020، ويفسر ذلك بوجود بعض المشاكل في الاقتصاد والتي تتسبب فيها عوامل مختلفة، وبما أن سلسلتي كل من القيم الحقيقية والقيم المقدرة يسيران في اتجاه واحد فهذا يدل على أن النموذج المقدر له قدرة عالية على التنبؤ.

***اختبار استقراريه سلسلة البواقي:** يتم استخدام اختبار KPSS:

الفرضية الصفرية: سلسلة البواقي utساكنة

الفرضية البديلة: سلسلة البواقي utغير ساكنة

بعد اجراء الاختبار كانت النتيجة: قيمة إحصائية LM=120000,0 وهي أصغر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%، وعليه نقبل الفرضية الصفرية ونقول إن سلسلة البواقي مستقرة أو ساكنة عند المستوى.

استنتاج: بما أن سلسلة البواقي ساكنة عند المستوى فإنه يوجد تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، وهو ما يدل على وجود علاقة توازنية بين متغيري الدراسة.

للتأكد من صلاحية المعادلة المقدرة لابد من اجراء الاختبارات التالية:

-اختبار التوزيع الطبيعي:

الفرضية الصفرية: بواقي التقدير تتبع التوزيع الطبيعي

الفرضية البديلة: بواقي التقدير لا تتبع التوزيع الطبيعي

اختبار الجارك بيرا (jarque–berra): قيمة p=0,89>0,05، ومنه نقبل الفرضية الصفرية ونقول إن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

- اختبار الارتباط الذاتي:

الفرضية الصفرية: لا يوجد ارتباط ذاتي بين بواقي التقدير

الفرضية البديلة: يوجد ارتباط ذاتي بين بواقي التقدير

قيمة إحصائية كاي مربع (chi–square)=0,0525 وهي أكبر تماما من 5% وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية ونحكم أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي.

-اختبار تجانس تباين الأخطاء:

الفرضية الصفرية: يوجد تجانس بين الأخطاء

الفرضية البديلة: لا يوجد تجانس بين الأخطاء

نستنتج من نتيجة الاختبار أن إحصائية كاي مربع (chi–square)=0,0828 و هي أكبر تماما من 0,05 و عليه نقبل الفرضية الصفرية و نقول أنه يوجد تجانس بين الأخطاء أي ثبات التباين.

من نتائج الاختبارات السابقة يمكننا القول إن النموذج المقدر صالح للتحليل وخال من مشاكل التحليل القياسي.

*** تقدير نموذج تصحيح الخطأ:** يتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ من خلال العلاقة التالية:

$$\Delta gdp_t=\beta_0+\alpha_1\Delta vasme_t+\alpha_2 u_{t-1}+\mu_t$$

باستخدام برنامج افيوز من أجل تقدير المعادلة في المدى القصير ينتج لدينا:

DGDP = -1.48670858186 + 0.00957207246312*DVASME - 0.407717950549*UT(-1)

$$\Delta gdp_t= -1,486+0,0095\ \Delta vasme-0,407\ u_{t-1+}\ \hat{\mu}_t$$

المعادلة تبين لنا:

-كل المتغيرات احصائيا تختلف عن الصفر عند مستوى معنوية 5%،

-معامل تصحيح الخطأ(0,407-) اشارته سالبة ومعنويا يختلف عن الصفر ويفسر هذا المعامل معنوية النموذج المقدر ومنه فإننا نقبل التمثيل به لتصحيح الخطأ، وتشير الإشارة السالبة إلى وجود علاقة توازنية في المدى الطويل، كذلك يبين هذا المعدل بانه بمعدل 40% سنويا يصحح الاختلال الواقع بين الأجل الطويل والأجل القصير، أي يدرك التوازن بهذا المعدل سنويا، ومنه فهو يعكس سرعة تكيف النموذج في الانتقال من المدى القصير إلى المدى الطويل.

نتيجة: تقودنا نتائج هذه الدراسة القياسية إلى قبول الفرضية الصفرية ومنه يمكننا القول أو الحكم أن القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها تأثير إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، وعليه فهي تساهم بشكل كبير في تحقيق التنويع الاقتصادي رغم عدم وصول الاقتصاد الوطني إلى تحقيق التنويع في الوقت الحالي إلا أنه توجد مجموعة من المؤشرات التي تبين أن التنويع الاقتصادي بالجزائر على مشارف التحقق عن قريب.

تحليل النتائج:

من خلال ما سبق يتبين أن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور فاعل في تنمية الاقتصاد الوطني، إذ تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تقليص معدل البطالة من خلال توفير مناصب شغل للشباب البطال، هذا وتوجد علاقة طردية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناتج المحلي الإجمالي، وبذلك تؤثر القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إيجابا في الناتج المحلي الإجمالي، كما أن القيمة المضافة كمتغير مستقل تساهم في تفسير التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 98% وهو ما يدل على الدور الكبير الذي تلعبه في إنعاش الاقتصاد الوطني.

6.الخاتمة:

حاولنا في هذه الدراسة إظهار دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني، حيث تعتبر هذه الأخيرة نموذجا ناجحا يساهم في تحقيق التنوع الاقتصادي من خلال توليد مصادر دخل جديدة، كما تساهم كذلك في تنويع الصادرات خارج المحروقات وتعمل على امتصاص نسبة عالية من البطالة وتسمح بالعيش الكريم للفرد الجزائري فهي بذلك لها دور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادي وتحقيق الرفاهية والتطور، وقد تحققت فرضيات الدراسة.

في الختام توصي الدراسة بمايلي:

-الاستمرار في تعزيز فاعلية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

-التشجيع على الاستثمار في هذا القطاع وتهيئة القوانين لتحقيق ذلك،

-تعزيز دور الجامعة في نشر فكرة المقاولة والابتكار من أجل تحقيق المشروع الناجح،

-الاهتمام أكثر بهذا القطاع حتى يعطي نتائج أكثر فاعلية،

-تهيئة المناخ المناسب من قبل الجهات المسؤولة لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتشجيعهم على تصدير منتجاتهم دون عراقيل وهو ما يساهم في الرفع من قيمة الصادرات خارج المحروقات ويدعم استراتيجية التنوع.

7.المراجع:

المقالات:

-إكرام حجاب،كمال العقريب. (2020). التنويع الاقتصادي كخيار تنموي مستدام القطاع السياحي المغربي أنموذجا. مجلة دراسات العدد الاقتصادي،المجلد 11 العدد1، صفحة 232.

-آيت عكاش سمير، قرومي حميد. (2013). المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تحديات و مشاكل. مجلة معارف، العدد14، صفحة 227.

-جبار بوكثير، حميدة زرقوط. (2017). قراءة لإستراتيجية التنويع الاقتصاد ي بدولة الإمارات العربية المتحدة - إنجازات رائدة وأفاق مستقبلية واعدة -. مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الإدارية العدد السابع، صفحة 333.

-شليغم أنيسة،صيد فاتح. (2022). دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر خارج قطاع المحروقات للفترة 2019-2000. مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 16 العدد 2، صفحة 363.

-قشرو فتيحة. (2016). أثر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الصادرات خارج المحروقاتفي الجزائر -دراسة قياسيةللفترة 2014-2000-. مجلة الحقوق و العلوم الانسانية -دراسات اقتصادية-31(2)

الملتقيات:

-عبد المجيد تيماوي، مصطفى بن نوي. (2006). دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دعم المناخ الاستثماري-حالة الجزائر-. الملتقى الدولي -متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطةفي الدول العربية يومي 17 و 18 أفريل 2006.

الأطروحات:

-عماري فاطمة الزهرة. (2020). أثر السياسة المالية على التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات -دراسة مقارنة بين الجزائر والإمارات خلال الفترة)2001-2018. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم تخصص نقود و مالية. جامعة محمد بوضياف المسيلة.

القوانين:

-القانون 17-02. (11 جانفي, 2017). القانون 02-17 القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. الجزائر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.